

حوصر القسم الاكبر منه في الفالوجا ، ولم يفك عنه الحصار الا بعد توقيع الهدنة ، التي انتهت الحرب .

ان الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيش المصري في معارك الجنوب ، والحصار السياسي والمالي لقوات المتطوعين المصريين والفلسطينيين ، كانت اساسا ، بسبب من السياسة التي قادت الحرب .

لم يخرج الهدف السياسي للحرب الرسمية العربية في العام ١٩٤٨ ، بالنسبة للدول التي كانت تسير في الفلك البريطاني تحديدا ، عن اطار السياسة البريطانية تجاه فلسطين حينذاك ، والتي استهدفت تنفيذ مشروع التقسيم . وكل الشواهد والوقائع التاريخية تجمع على ان حرب العام ١٩٤٨ ، من وجهة النظر الرسمية العربية ، انها كانت في اطار تنفيذ مشروع التقسيم ، كما ان مصر المنطقة العربية المتبقية من فلسطين ، كان قد قرر سلفا ، سواء فيما يتعلق بالضفة الغربية او بقطاع غزة . اذ اتفق الملك عبد الله ، حينذاك ، مع بريطانيا ، والقيادة الصهيونية ، على ان يتسلم الضفة الغربية كي يضمها الى امانة شرق الاردن (٥) .

ان مصر الضفة الغربية ، الذي تحدد مسبقا ، واثت وقائع الحرب لتضعه موضع التنفيذ العملي ، لا يختلف ، حتى في تفاصيله ، عما كان قد جرى على الجبهة الجنوبية من تطورات عسكرية وسياسية ، والتطورات العسكرية على صعيد هذه الجبهة لم تختلف عما جرى على جبهة الاردن ، والحكومة الاردنية المتواطئة مع بريطانيا ، كان لها نظيرها في مصر ، حيث قادت الحكومة المصرية الامور السياسية والعسكرية بالطريقة نفسها ، ولم تقم بأي استعداد جدي لتأمين متطلبات الجيش المصري الزاحف الى الجنوب ، اضافة الى الملابس السياسية التي رافقت دخوله ، خدمة لاغراض سياسية محلية ، اساسا .

لقد اتخذت الحكومة المصرية ، حينذاك ، الخطوات الكفيلة بشل القدرات العسكرية للقوات العاملة في جبهة الجنوب . واستهدفت في اجراءاتها تلك ، الجيش ، المتطوعين المصريين ، وقوات الجهاد المقدس . كانت الحكومة المصرية مقيدة باعتبارات مصرية داخلية ضاغطة ، ممثلة بالتيار الجماهيري العريض ، الذي كان يناصب الحكومة العداء ، ويقف لها بالرصاد ، مشكلا من كافة التيارات السياسية في مصر — حزب الوفد ، بقاعدته الجماهيرية العريضة ، والاخوان المسلمون الذين كانوا يستقطبون قطاعا جماهيريا واسعا ، اضافة الى اليسار المصري بتنظيماته المختلفة — مع العلم ان الحكومة المصرية كانت ضعيفة اذ ذاك ، لكونها مؤلفة من احزاب الاقلية ، وهي الاحزاب